

نظرة تحليلية | مايو 2024

GCC



تحول دول مجلس التعاون الخليجي إلى قوى وسطى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل والخارج

الدكتورة داميانا باكار دجييفا

حقوق النشر: أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2024
بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية،
باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدكتورة داميانا باكارديجيفا

باحث أول في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية



وتدير البرنامج البحثي عن "الدبلوماسية الاقتصادية". الدكتورة داميانا باكارديجيفا حاصلة على درجة دكتوراه مزدوجة في الاقتصاد من جامعة نيس صوفيا انتيبوليس (فرنسا) وجامعة صوفيا (بلغاريا)، وقامت سابقاً بتدريس الاقتصاد والتنمية المستدامة في بلغاريا وفرنسا وموناكو والولايات المتحدة ومصر. وكانت تشغل، قبل انضمامها إلى أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، منصب مستشار استدامة أول في شركة (Global Economics and Finance Consulting) (موناكو) ورئيس إدارة مشارك ومدير برامج الدراسات العليا في إدارة الاقتصاد بالجامعة الأمريكية في القاهرة. وهي عضو في هيئة تحرير المجلة الدولية للدبلوماسية والاقتصاد، ومحررة أولى للاقتصاد في المجلة الدولية للأسواق الناشئة. وتركز أبحاثها على الاقتصاد الكلي الدولي، والدراسات الاقتصادية المقارنة، والاستدامة.

ملخص

- تحولت بعض دول مجلس التعاون الخليجي، على مدى العقدين الماضيين، إلى وجهات استثمارية جذابة للغاية، في حين لا يزال البعض الآخر منها متأخراً في قدرته على جذب مشاريع أجنبية كبيرة. وهؤلاء الذين نجحوا في جلب رأس المال الأجنبي والمعرفة إلى اقتصاداتهم أضافوا إلى جهودهم في التنويع وعززوا موقعهم الجغرافي الاقتصادي.
- تتناول هذه النظرة التحليلية التطور التاريخي للاستثمارات الواردة والصادرة في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وتبحث أيضاً السياسات التي تتبناها هذه الدول في فتح اقتصاداتها، وتلبية الشروط الضرورية لاستقبال الاستثمار، وتعزيز بيئة أعمالها لجذب المستثمرين الأجانب.
- علاوة على ذلك، فإن الورقة البحثية تتطرق إلى استراتيجيات الاستثمار الخارجي لدول الخليج باعتبارها جانباً آخر من الدبلوماسية الاقتصادية لحكوماتها. وتعتبر استراتيجيات الاستثمار في المنطقة استكمالاً لسياساتها التجارية من خلال تعزيز توجهها الاستراتيجي نحو الشرق، وتفاعلها مع جيرانها في الشرق الأوسط ورباطها مع الاقتصادات الناشئة الأخرى في إطار البريكس، على سبيل المثال.
- يميل الاستثمار الأجنبي المباشر تاريخياً نحو أكبر دولتين في مجلس التعاون الخليجي، حيث دولة الإمارات العربية المتحدة هي الوجهة المفضلة التي اجتذبت أكثر من 70% من إجمالي التدفقات مؤخراً، ومن المتوقع أن تتقدم المملكة العربية السعودية إلى موقع الصدارة بفضل مشاريع البنية التحتية العملاقة.
- في فترات التشرذم الجغرافي الاقتصادي، تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي استخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية لوضع نفسها في موقع استراتيجي لاستقبال تدفقات الاستثمار المعاد توجيهها، إذا تمكنت من الحفاظ على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يتطلب اقتصاداً قوياً ومرناً، وحياداً جيوسياسياً ذكياً؛ للتغلب على المشهد الجيوسياسي المضطرب.
- للحفاظ على الزخم الحالي وتحقيق الأهداف المستقبلية، تقدم النظرة التحليلية التوصيات التالية بشأن مواصلة تحسين الإطار التنظيمي لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الخليج:
- إجراء استبيانات منتظمة لآراء مجتمع الأعمال لتحديد الفجوات في جاذبية بيئة الأعمال.
- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي بتكاليف ميسورة وخاصة للمشاريع الصغيرة.
- تسهيل الوصول إلى نطاق أوسع من المواهب.
- تسهيل التجارة عبر الحدود.
- حل المسائل المتعلقة بتأخير الدفع والإعسار.
- تبسيط أحكام قانون العمل بشأن الاستغناء عن الموظفين في حال عدم الحاجة إليهم.
- تيسير تطبيق متطلبات تعيين الموظفين المواطنين والاحتفاظ بهم.
- إزالة العقبات البيروقراطية المتبقية أمام مؤسسات الأعمال الصغيرة.
- التكافؤ في الفرص في التقدّم لعطاءات المشتريات الحكومية.
- تشجيع الإنتاج المحلي من خلال الرقمنة والكفاءة المؤسسية.

تفاصيل الموضوع

قد يُنظر إلى تزايد التشردم الجيواقتصادي على أنه عائق أمام هدف كتلة مجلس التعاون الخليجي المتمثل في جذب التجارة والاستثمارات الخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنويع. غير أنه يمكن للمرء أن يرى فرصة لدول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز مكانتها كقوى متوسطة تتحول إلى مراكز فعالة لحركة التجارة والاستثمارات المُعاد توجيهها. في مثل هذه الأوقات المضطربة، يتطلب الحفاظ على قدر كبير من الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر وجود اقتصاد قوي ومرن، وحياد جيوسياسي ذكي.

تبحث هذه النظرة التحليلية أولاً الوضع السابق والحالي لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال الاستثمارات الأجنبية، وتحلل تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، والقطاعات المعنية، والدول الشريكة الرئيسية. تتم دراسة هذه الاتجاهات من زاوية طموحات الخليج للتنويع نحو اقتصادات الخدمات والمعرفة، كمتابعة للنظرة التحليلية الصادرة من أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في نوفمبر 2023 بعنوان "تنويع التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي - بعيداً عن النفط وبتجاه الشرق" والتي تتبّع مواقفها واستراتيجياتها التجارية الدولية.

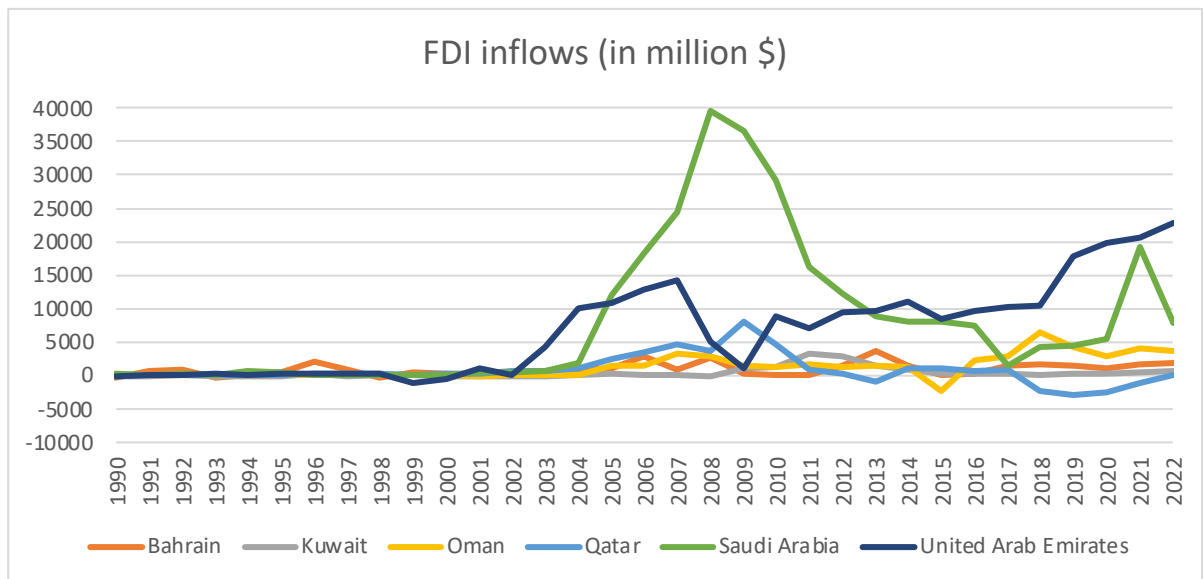
وبعد ذلك، تتطرق الورقة البحثية إلى العناصر النظرية والعملية لاستراتيجية جاذبية الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تبحث أبرز العوامل الإيجابية لدول المنطقة وتُلقي الضوء على السياسات التي أدت إلى تحسين أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المجالات.

يركز القسم الثالث على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من دول مجلس التعاون الخليجي كجزء من استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية، ويتتبّع توجه الخليج نحو الشرق، فضلاً عن العلاقات مع دول الجوار. ويختتم القسم الأخير بالتوصيات.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل والقطاعات والشركاء

في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي غنية برؤوس الأموال بفضل عائدات احتياطياتها النفطية الهائلة، فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يظل استراتيجية مفيدة لدبلوماسيتها الاقتصادية؛ لأنه يتيح لها الوصول إلى الأسواق الأجنبية، واكتساب ممارسات أفضل في الإدارة ومعرفة فنية أوسع، مما يرفع من مهارات القوى العاملة بين سكانها ويعزز إنتاجيتهم.² علاوة على ذلك، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير اقتصادي مضاعف، حيث يتفاعل الوكلاء الاقتصاديون الأجانب مع الموردين المحليين، مما يخلق فرص العمل والدخل، ويسرّع النمو الاقتصادي.³ وأخيراً، يمكن للمستثمرين الأجانب زيادة المنافسة في السوق المحلية أمام الشركات المحلية، مما يجبر هذه الشركات على أن تكون أكثر مرونة وكفاءة.

الشكل 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي⁴



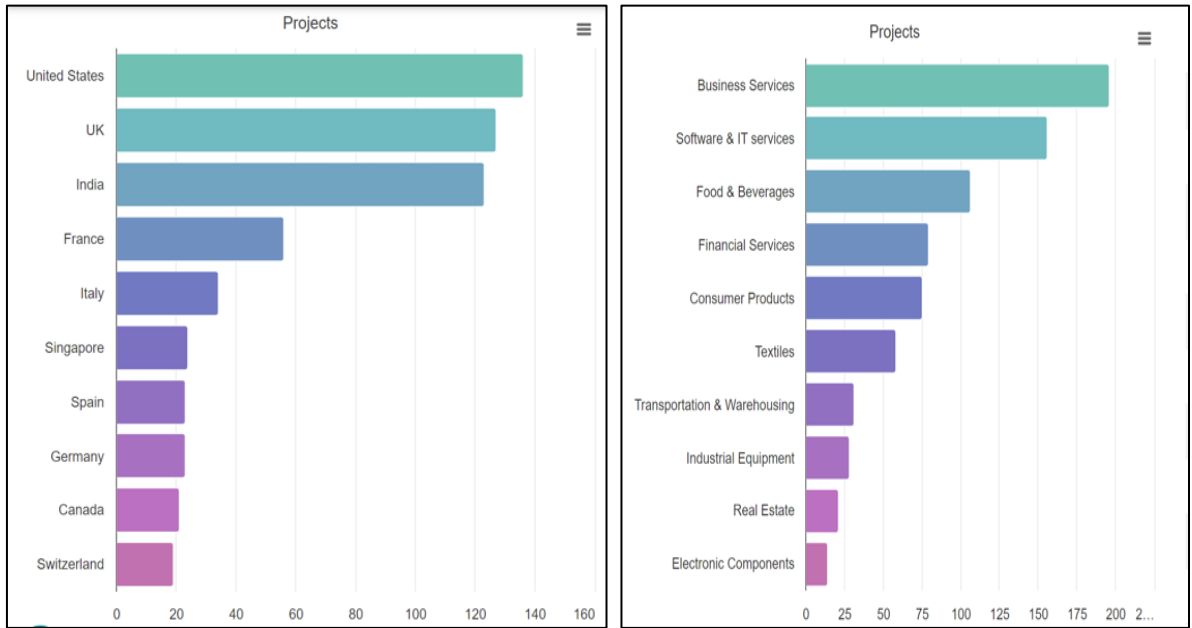
على مدى العقدين الماضيين، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سلسلةً من السياسات لتصبح وجهة استثمارية جذابة. ويبدو أن هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها، فحتى خلال أزمة كوفيد-19، كانت منطقة الخليج استثناءً مقارنة ببقية دول العالم. فبينما تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 35% على مستوى العالم، ارتفعت التدفقات إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.4% لتصل إلى 27.7 مليار دولار.⁵

كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة ضعيفة حتى أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلتها ذروة في النصف الثاني من ذلك العقد، قبل أن تتباطأ بسبب مخاوف الاستقرار السياسي في فترة الربيع العربي، ثم في وقت لاحق بسبب انخفاض أسعار النفط (الشكل 1). في العقد التالي، ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها قادرة على الصمود نظراً لمستوى التنوع الاقتصادي المتقدم فيها، في حين استؤنف النمو في المملكة العربية السعودية في عام 2018 بعد إصلاحات السياسات.

كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه تاريخياً نحو أكبر دولتين في مجلس التعاون الخليجي. فمن بين الاقتصادات الستة، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة الوجهة المفضلة التي اجتذبت أكثر من 70% من إجمالي التدفقات في التونة الأخيرة. حيث بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات وحدها في عام 2022 مبلغاً وقدره 22.7 مليار دولار، بارتفاع 10% عن عام 2021، لتحتل المرتبة 16 عالمياً والأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في الاستثمارات الناشئة. شمل أكبر استثمارين من أصل 84 استثماراً إنشاء مستشفى للعلاج بالنيوترون، وجامعة طبية، ومركز مؤتمرات في أبوظبي بواسطة شركة ستار للطاقة (النمسا)، وبناء مصنع للهيدروجين الأخضر في منطقة خليفة الصناعية في أبوظبي بواسطة شركة كوريا للطاقة الكهربائية.⁶

جاءت السعودية في المرتبة الثانية خليجياً، والمرتبة 40 عالمياً، بمبلغ وقدره 7.8 مليار دولار. التوقعات لعام 2023 تضع المملكة العربية السعودية في مرتبة متقدمة على دولة الإمارات العربية المتحدة للمرة الأولى منذ عام 2012 بفضل مشاريع البنية التحتية العملاقة مثل مدينة نيوم العملاقة ذات التقنية العالية، ومشروع البحر الأحمر الذي يضم 50 فندقاً في 22 جزيرة، ومشروع روجن، وبوابة الدرعية، ومشروع وسط جدة، والعلا والقدية، والتي من المتوقع أن تبلغ تكلفة إنشائها 690 مليار دولار.⁷ من بين العناصر الأخرى التي تعزز جاذبية المملكة العربية السعودية قانون مشاركة القطاع الخاص الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2021 والذي يضع إطاراً واضحاً لخصخصة أصول الدولة والشركات بين القطاعين العام والخاص على وجه الخصوص.⁸

الشكل 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دبي حسب القطاع ودولة المنشأ عام 2023 بالمليون درهم⁹



تجذب مجموعة متنوعة من القطاعات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة إلى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. حيث تستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة استثمارات أجنبية كبيرة في مجالات التجارة والعقارات والتمويل والتأمين والتصنيع والتعدين والبناء وأعمال تجهيز الأغذية وإنتاج الأسمدة. في المملكة العربية السعودية، استثمرت معظم الأموال في المواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة، والنفط المكرر وفحم الكوك، واستخراج النفط والغاز، والعقارات، والسياحة، والسيارات، والآلات، والمقاولات.

المستثمرون الرئيسيون في دولة الإمارات العربية المتحدة هم المملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية. بالنسبة للمملكة العربية السعودية، كانت معظم الاستثمارات من فرنسا واليابان والكويت وماليزيا وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، إمارة دبي هي الوجهة الرائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة. يعرض الشكل 2 بيانات مفصلة عن قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر وبلدان المنشأ من لوحة مراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي.

كما هو الحال مع زيادة الجاذبية التجارية للمنطقة¹⁰، فإن جاذبيتها الاستثمارية هي نتيجة للجهود الواعية لتحسين سياسة الاستثمار والترويج من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار رؤاها وأجنداتها الوطنية طويلة المدى. وتُعَدُّ زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أداة للتنويع الاقتصادي، خاصة إذا كانت التدفقات الأجنبية تسعى إلى تحقيق الكفاءة¹¹، أي في الغالب "موجهة للتصدير وتستفيد من عوامل الإنتاج المحلية لتقليل تكاليف الإنتاج. وينطوي هذا الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل المعرفة الإنتاجية والإدارية، والوصول إلى شبكات التوزيع ومصادر التمويل"¹².

المكونات النظرية والعملية لجاذبية بيئة الاستثمار

الشكل 3: مؤشرات اقتصادية مختارة لدول مجلس التعاون الخليجي¹⁸

Table 2. GCC: Selected Economic Indicators ¹ (Preliminary)						
	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Real GDP Growth	0.7	-4.7	3.6	7.9	1.5	3.7
(Annual change; percent)						
Bahrain	2.2	-4.6	2.6	4.9	2.7	3.6
Kuwait	-0.6	-8.9	1.1	8.9	-0.6	3.6
Oman	-1.1	-3.4	3.1	4.3	1.2	2.7
Qatar	0.8	-3.6	1.6	4.9	2.4	2.2
Saudi Arabia	0.8	-4.3	3.9	8.7	0.8	4.0
United Arab Emirates	1.1	-5.0	4.4	7.9	3.4	4.0
Real Non-oil GDP Growth	2.7	-4.1	5.2	5.3	4.3	4.0
(Annual change; percent)						
Bahrain	2.2	-5.6	3.2	6.3	3.3	4.3
Kuwait	-0.6	-8.0	3.4	4.0	3.8	3.5
Oman	-0.9	-3.3	1.9	1.2	2.1	2.5
Qatar	2.4	-4.7	2.8	6.8	2.5	2.5
Saudi Arabia	3.5	-3.0	5.7	4.8	4.9	4.4
United Arab Emirates	2.7	-5.4	6.5	7.2	4.2	4.1
Consumer Price Inflation	-1.6	1.3	2.2	3.3	2.6	2.3
(Annual average; percent)						
Bahrain	1.0	-2.3	-0.6	3.6	1.0	1.4
Kuwait	1.1	2.1	3.4	4.0	3.4	3.1
Oman	0.1	-0.9	1.5	2.8	1.1	1.7
Qatar	-0.9	-2.6	2.3	5.0	2.8	2.3
Saudi Arabia	-2.1	3.4	3.1	2.5	2.5	2.2
United Arab Emirates	-1.9	-2.1	-0.1	4.8	3.1	2.3
General Gov. Overall Fiscal Balan	-1.2	-8.0	-0.2	6.8	3.5	3.3
(Percent of GDP)						
Bahrain ²	-9.0	-17.9	-11.0	-6.1	-5.0	-3.2
Kuwait ²	2.2	-11.7	-0.3	19.1	14.0	9.5
Oman ³	-4.8	-15.7	-3.1	7.4	6.2	5.9
Qatar ³	4.8	1.3	4.3	13.5	10.8	10.1
Saudi Arabia ²	-4.2	-10.7	-2.3	2.5	-0.3	0.3
United Arab Emirates ⁴	2.6	-2.5	4.0	9.9	5.1	4.4
Current Account Balance	5.5	-1.1	8.9	16.0	9.6	8.8
(Percent of GDP)						
Bahrain	-2.1	-9.4	6.6	15.4	6.6	7.0
Kuwait	13.1	4.6	27.2	36.0	30.3	27.7
Oman	-4.6	-16.2	-5.4	6.4	5.1	5.4
Qatar	2.4	-2.1	14.6	26.7	17.6	15.4
Saudi Arabia	4.6	-3.1	5.1	13.6	5.9	5.4
United Arab Emirates	8.9	6.0	11.5	11.7	8.2	7.7

Sources: National authorities; and IMF staff calculations.

1/ GCC aggregates in the form of growth rates or shares of GDP are weighted.

2 Central Government

3/ Central government and estimated net income of sovereign wealth funds.

4/ Federal government and emirates.

عند اتخاذ الشركات متعددة الجنسيات لقرارها بالانتقال لمكان ما، فإنها تضع قائمة من الشروط المسبقة التي يجب أن تستوفيها الدولة المضيفة حتى يتم إدراجها في القائمة المختصرة. يتجنب المستثمرون عمومًا المخاطرة ويبدلون قصارى جهدهم لتقليل عدم اليقين. تشمل هذه الشروط المسبقة ما يلي:

- الاستقرار السياسي - الداخلي والخارجي (الإقليمي).
- الاستقرار الاقتصادي - نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي واستقرار التضخم وأسعار الصرف.
- والمؤسسات الجيدة - القواعد التنظيمية التي يمكن التنبؤ بها وغير التمييزية، وآليات راسخة لتسوية المنازعات، والسيطرة على البيروقراطية والفساد، والنظام المالي الذي يعمل بشكل جيد.¹³

في حين كان يُنظر إلى الشرق الأوسط على أنه منطقة تعاني اضطراب الاستقرار دائمًا منذ خمسينيات القرن الماضي، فإن منطقة الخليج يمكن أن تدعي أنها منطقة هادئة نسبيًا. فبينما يشهد العالم حاليًا عدة حروب وزيادة كبيرة في نشاط وعدد الجهات المسلحة من غير الدول، بما في ذلك المتمردين والمليشيات والمتاجرين بالأسلحة والتطرف المقترب بالعنف¹⁴، لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي مسرحًا لصراعات عنيفة منذ غزو العراق للكويت عام 1990.¹⁵ ويرسل أيضًا التطبيع الأخير للعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين بعض دول مجلس التعاون الخليجي مع إسرائيل من خلال الاتفاق الإبراهيمي، واتفاقيات العلاء التي أنهت الأزمة الخليجية التي عزلت قطر، والمصالحة بين المملكة العربية السعودية وإيران - يرسل أيضًا إشارات إيجابية حول استقرار المنطقة.

على الصعيد الاقتصادي، أدى سعر الصرف الثابت للعملة الخليجية مقابل الدولار الأمريكي (أو سلة العملات بالنسبة للدينار الكويتي) إلى توفير مصداقية للسياسة النقدية والحفاظ على معدل منخفض ومستقر للتضخم.¹⁶ وحتى عندما ارتفعت الأسعار العالمية ارتفاعاً كبيراً بعد الجائحة، مما اضطر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتباع سياسة نقدية مقيدة، وارتفاع أسعار الغذاء والنفط العالمية بعد الصراع بين روسيا وأوكرانيا، زاد التضخم في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ولكنه ظل تحت السيطرة في المجمل. واستمر النمو الاقتصادي وانتعش بسرعة بعد كوفيد-19 (الشكل 3).¹⁷

من بين الإصلاحات التي تبنتها دول مجلس التعاون الخليجي لتلبية الشروط المسبقة للشركات المتعددة الجنسيات كان رفع أو تخفيف القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات والعقارات، وإنشاء أو توسيع المناطق الاقتصادية والتجارية الحرة، والتي يشار إليها أيضاً بالمناطق الاقتصادية الخاصة، مع عدم وجود حدود للملكية الأجنبية.

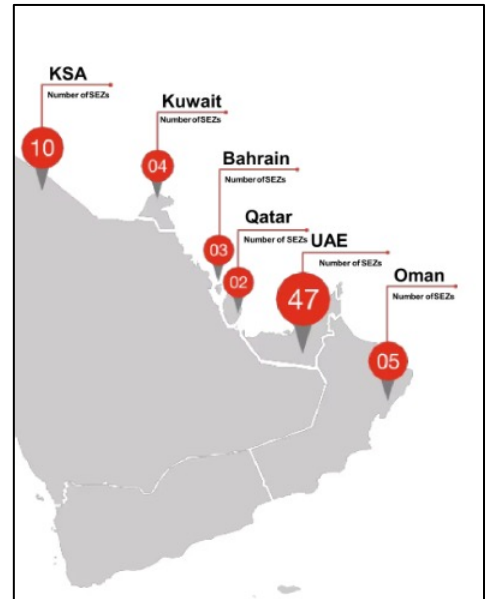
بينما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أول من أدرك أهمية جذب المستثمرين الأجانب إلى المنطقة، تمكنت المملكة العربية السعودية من أخذ زمام المبادرة بعد انضمامها عام 2005 إلى منظمة التجارة العالمية. وحققت السعودية ذلك من خلال فتح قطاعات رئيسية مثل البتروكيماويات والاتصالات والطاقة والتعدين والبنية التحتية، ومن خلال تطوير ست مدن اقتصادية ومناطق اقتصادية خاصة، بما في ذلك السماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100% للشركات في معظم القطاعات، فضلاً عن الملكية الأجنبية للعقارات خارج المدينتين المقدستين.

في عام 2007، تم إلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لبدء مشروع تجاري، وتم إصدار تأشيرات دخول متعددة لرجال الأعمال الأجانب صالحة لمدة 12 شهراً دون خطاب دعوة من وكيل سعودي.¹⁹ وأدت هذه الإصلاحات إلى تحسن كبير في تصنيف البلاد في «مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال»، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 11 من بين 183 اقتصاداً في عام 2011، بعد أن كانت في المرتبة 67 في عام 2005.²⁰

بحلول عام 2003، خففت البحرين أيضاً القواعد المفروضة على الشركات غير الخليجية لامتلاك المباني وتأجير الأراضي، بينما أصدرت الكويت قانوناً يسمح للأجانب بامتلاك 100% من الشركات الكويتية، وفعلت عمان الشيء نفسه في معظم القطاعات وسمحت أيضاً للشركات الأجنبية من خارج دول مجلس التعاون الخليجي بامتلاك المباني واستئجار الأراضي، وسمحت قطر بملكية أجنبية بنسبة 100% في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة، وأطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مناطق تجارة حرة تسمح بملكية أجنبية بنسبة 100% للشركات.²¹

بحلول عام 2018، كانت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي موطناً لأكثر من 70 منطقة اقتصادية خاصة (الشكل 4). وبحلول عام 2040، من المتوقع أن تتجاوز هذه المناطق مساحة 100 ألف هكتار من الأراضي الجاهزة للتطوير، وهي مساحة أكبر من مساحة البحرين.²² وفي غضون ذلك، ذهبت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أبعد من ذلك واعتمدت المرسوم الاتحادي رقم 19 لعام 2018 الذي سمح بملكية أجنبية بنسبة 100% للشركات العاملة في الدولة خارج قائمة "سلبية" من الأنشطة. تشمل هذه المجالات المحظورة، من بين أمور أخرى، إنتاج النفط والأسلحة والمرافق، فضلاً عن الخدمات مثل الخدمات المصرفية والتأمين والتوظيف وتجارة التجزئة الطبية والنقل الجوي والبحري.²³

الشكل 4: عدد المناطق الاقتصادية الخاصة بحسب الدولة 2018م²⁴



من المهم أن نلاحظ أن بعض المناطق الاقتصادية الخاصة قد تم تخصيصها تحديداً لدعم توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو الشرق، وخاصة نحو الصين. فالمنطقة النموذجية للتعاون في مجال القدرات الصناعية بين الصين والإمارات العربية المتحدة في أبوظبي والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم في عمان هما مثالان على هذا التوجه الذي يساعد في دعم أهداف الدبلوماسية الاقتصادية لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.²⁵

علاوة على ذلك، تم تقليل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين الأجانب في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام الحلول الرقمية، والمنافذ الشاملة، وبوابات الحكومة الإلكترونية. ويمكن للمستثمرين الاستفادة من "تجربة الاستثمار المبسطة والشاملة، بدءاً من تقديم الطلب والتسجيل وصولاً إلى عمليات اكتمال الخدمة بما في ذلك الوضوح بشأن عملية الخروج من السوق. ويتم ذلك عادةً من خلال نافذة واحدة وواجهة رقمية سلسلة مع مختلف أصحاب المصلحة الحكوميين والخاصين المشاركين في رحلة الاستثمار، وبالتالي تقليل البيروقراطية".²⁶

من أجل مساعدة المستثمرين في التغلب على تعقيدات الانتقال إلى سوق جديدة وتعزيز اقتصاداتهم، أنشأت دول مجلس التعاون الخليجي هيئات لترويج الاستثمار. ويتمثل دور هذه الهيئات في توفير المعلومات حول مناخ الاستثمار والقوانين واللوائح والإجراءات في كل دولة، وتنظيم الزيارات واجتماعات التوفيق بين المستثمرين الأجانب ونظرائهم المحليين، والمساعدة في الحصول على الموافقات الإدارية والتمويل البنكي، وتقديم المشورة للمستثمرين بشأن استراتيجية الدخول المناسبة، ومساعدة المستثمرين المحليين على تحديد الشركاء الأجانب المحتملين والعكس صحيح، وتقديم توصيات السياسات بشأن تحسين مناخ الاستثمار. وفي حين أن بعض هذه الهيئات نشأت في أواخر التسعينيات، فقد تمت إعادة هيكلتها في السنوات الأخيرة لتصبح كيانات حديثة ذات مواقع إلكترونية محدثة غالباً ما تكون بمثابة منافذ شاملة للمستثمرين الأجانب (الشكل 5).

الشكل 5: هيئات ترويج الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	الاسم وسنة الإنشاء	تولت المهمة من	الموقع الإلكتروني
البحرين	مجلس التنمية الاقتصادية البحرين (2002)	--	www.bahrainedb.com
الكويت	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية (2013)	مكتب الاستثمار الأجنبي في الكويت (2001)	www.kdipa.gov.kw
عمان	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (2020)	الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (2011) المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (1996)	investoman.com
قطر	وكالة ترويج الاستثمار في قطر (2019)	إدارة ترويج الاستثمار في قطر (2005)	www.invest.qa
دولة الإمارات العربية المتحدة	وزارة الاستثمار (2023)	يوجد هذا الكيان الاتحادي الجديد بجانب الهيئات المعنية في كل الإمارة مثل: · مكتب أبوظبي للاستثمار · مكتب دبي للاستثمار الأجنبي · مكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر	www.investemirates.ae www.investinabudhabi.ae www.dubaifdi.gov.ae investinsharjah.ae
المملكة العربية السعودية	وزارة الاستثمار (2020)	الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية (2000)	www.investsaudi.sa

المصدر: تجميع المؤلف

حذت الإمارات العربية المتحدة حذو السعودية في 2020، حيث أنشأت في عام 2023 وزارة للاستثمار؛ لزيادة التركيز على أهمية الاستثمارات في الاقتصاد. الغرض من هذه الوزارة هو «تطوير الرؤية الاستثمارية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتحفيز بيئة الاستثمار وتعزيز تنافسية التشريعات لضمان بقاء الإمارات مركزاً استثمارياً عالمياً ولاعباً نشطاً في حركة الاستثمار الدولي»، بحسب سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء وحاكم دبي.²⁷ وتخطط وزارة الاستثمار لإنشاء منصة مستدامة للنهوض بالتكنولوجيا والتجارة ورأس المال البشري في الدولة، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث تأثير إيجابي يصل إلى ما هو أبعد من الإمارات السبع ويعود بالنفع على المنطقة بأكملها.²⁸

بمجرد استيفاء الشروط المسبقة وإدراج الدولة في القائمة المختصرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات كوجهة استثمارية محتملة، يجب أن توفر هذه الدولة حوافز كافية للمستثمر لتصبح خيار توطيّن الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تلخيصها إلى فئتين واسعتين:

- تطوير البنية التحتية - بما في ذلك القوى العاملة التنافسية، والاتصالات والبنية التحتية المادية، والوصول إلى المعلومات، ووجود مؤسسات محلية فاعلة.
- النفاذ إلى الأسواق - حجم السكان والقدرة المالية للمستهلكين، والقرب الجغرافي، وحجم السوق الإقليمية.²⁹

تقدم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة متنوعة من هذه الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشمل ذلك المساعدة في تسجيل وفتح مؤسسات الأعمال، وتبسيط إجراءات الترخيص التي يتم الانتهاء منها في أقل من شهر، والتصاريح والتأشيرات لتوظيف العمالة الأجنبية الضرورية، والحوافز المالية مثل المزايا الضريبية، والإعفاءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمعدات، والإعفاء من الرسوم الجمركية إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

من الأمثلة الحديثة على خطة الحوافز الهادفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر برنامج NextGen FDI في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث تهدف المبادرة التي أطلقتها وزارة الاقتصاد في يوليو 2022 بالشراكة مع المناطق الاقتصادية الخاصة لسوق أبوظبي العالمي، ومركز دبي المالي العالمي، ومدينة دبي للإنترنت، ودبي الجنوب، ومركز دبي للسلع المتعددة، ومنطقة رأس الخيمة الاقتصادية، ومجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار، ومدينة الشارقة للإعلام (شمس) والشركاء المصنفين بنك الإمارات دبي الوطني وبنك WIO ومصرف الشارقة الإسلامي، بالإضافة إلى مكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر (استثمر في الشارقة)، وشركة أراذ العقارية، ومزود الخدمات السحابية G42 ومدرسة Citizens - تهدف إلى جذب الشركات الرقمية من جميع أنحاء العالم وتوفير متطلبات دخول السوق اللازمة لها للانطلاق والتوسع من داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

على صعيد تطوير البنية التحتية (بالمعنى الواسع)، تمتعت دول مجلس التعاون الخليجي تقليدياً بتدفقات كبيرة من العمالة الوافدة. وبفضل الرواتب الجاذبة للأجانب، ومعايير جودة الحياة العالمية، والاستثمارات الضخمة في تنمية رأس المال البشري المحلي، تحسنت معرفة ومهارات القوى العاملة في دول الخليج، وزادت الإنتاجية. رأس المال البشري هو أحد المحددات الرئيسية لأداء الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، ويجب أن يتواصل تطويره من خلال الاستثمارات المستدامة في نظام التعليم.

استناداً إلى مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للبنك الدولي، حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الرابع والمرتبة السابعة على مستوى العالم، حيث لم تتمتع سوى سنغافورة وفنلندا والدنمارك وألمانيا وهولندا وسويسرا ببنية تحتية لوجستية وتجارية أفضل أداءً. الكويت هي الأقل أداءً بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والبلد الوحيد الذي لا ينتمي إلى الشريحتين الخمسيتين الأولتين من فئة «الجهات الصديقة للخدمات اللوجستية» أو «الأداء المتسق» (الشكل 6).

الشكل 6: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، 2023³⁰

المجموع العام في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	العلامة في الجمارك	العلامة في البنية التحتية	العلامة في الشحنات الدولية	العلامة في كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية	العلامة في التوقيت الزمني	العلامة في التتبع والتصنيف	التصنيف
البحرين	3.5	3.3	3.6	3.1	3.3	3.4	34
الكويت	3.2	3.2	3.6	3.2	2.9	3.3	51
عُمان	3.3	3	3.2	3.4	3.2	3.1	43
قطر	3.5	3.1	3.8	3.1	3.9	3.6	34
المملكة العربية السعودية	3.4	3	3.6	3.3	3.3	3.5	38
دولة الإمارات العربية المتحدة	4	3.7	4.1	3.8	4	4.2	7

ما يؤدي إلى جذب الاستثمارات، وخاصة في التقنيات الجديدة. علاوة على ذلك، ينظر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المستهدفة في سياق إقليمي، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الأفقية. وتميز الإستراتيجية الأفقية أو "الكروجمانية" الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى تأمين ميزة عندما تفتح الدولة المضيفة سوقها المحلية. لذلك، يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر امتداداً لاستراتيجية التصدير، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه "بحث عن السوق" نظراً لأن هدفه هو السوق المحلية.

عندما يتعلق الأمر بحجم السوق، فإن المنطقة تتمتع بشريحة متنامية من الشباب وسكان أثرياء في سن العمل،³¹ وهو على العكس من ذلك، فإن الاستراتيجية العمودية أو "الريكاردية" تنطوي على نظام إنتاج جديد يتخصص في مرحلة معينة من عملية الإنتاج وتهدف الشركات الأجنبية منه إلى خفض تكاليف الإنتاج. وهنا، غالباً ما يشمل السوق المستهدف العالم بأسره، وتشير الأدلة التجريبية إلى أن القرب من بلدان المنشأ له أهمية خاصة كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في إطار الاستراتيجية الرأسية.

وبالتالي، فإن اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات التعاون الإقليمي الأخرى تجعل الوجهة أكثر جاذبية. بدايةً، تعتبر اقتصادات الخليج جذابة؛ لأنها أعضاء في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي التي يبلغ عدد سكانها 65 مليون نسمة ويبلغ ناتجها السنوي الحقيقي 3.5 تريليون دولار. ويقدر صندوق النقد الدولي أن تعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يجذب تدفقات إضافية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.³²

لتوسيع حجم أسواقها بشكل أكبر، إلى جانب إبرام اتفاقيات تجارة حرة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) وسنغافورة والسودان والعراق ولبنان والمغرب وكوريا الجنوبية، من المهم ملاحظة أن دول مجلس التعاون الخليجي أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) التي يبلغ عدد سكانها 433 مليون نسمة ويبلغ ناتجها الاقتصادي 2.8 تريليون دولار.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الانضمام إلى دول البريكس في عام 2024، ستتمكن دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أيضًا من الوصول إلى أسواق المجموعة التي يتجاوز إجمالي الناتج المحلي فيها 27 تريليون دولار أمريكي ويبلغ عدد سكانها أكثر من 3 مليارات نسمة.

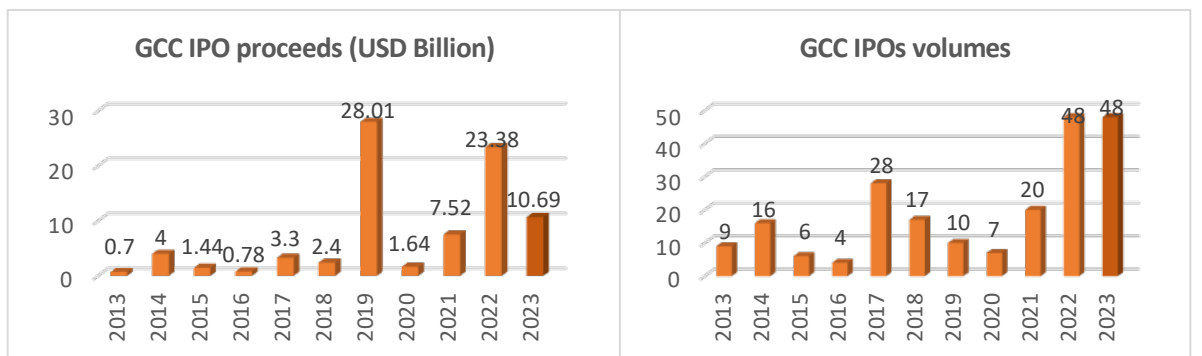
أخيرًا، وقعت بعض دول مجلس التعاون الخليجي على معاهدات تعاون ثنائية، نظراً لأن المفاوضات على المستوى المصغر والمتعدد الأطراف أكثر تعقيداً وتستغرق وقتاً أطول. وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة مثلاً بارزاً في هذا الشأن، حيث وقعت ستة اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة منذ عام 2021 مع الهند وإندونيسيا وإسرائيل وتركيا وكمبوديا وجورجيا، وتتفاوض حالياً على أكثر من 16 اتفاقية إضافية. عمان والبحرين لديهما اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة.

في عام 2021، أفادت التقارير أن المملكة العربية السعودية ستستأنف المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الحرة مع 11 دولة³³ - وهي الصين والهند وباكستان وأستراليا ونيوزيلندا وبريطانيا وإندونيسيا والفلبين وبنغلاديش وسريلانكا والولايات المتحدة، لكنها لم تتبلور بعد.

تتمتع اتفاقيات الاستثمار الدولية بنفس القدر من الأهمية في تشجيع الاستثمارات عبر الحدود من خلال توفير الحد الأدنى من مستويات الحماية للمستثمرين بناءً على المعايير القانونية الدولية. وتتراوح هذه الاتفاقيات من معاهدات الاستثمار الثنائية (BITs) والمعاهدات المتعلقة بأحكام الاستثمار (TIPs) إلى الصكوك المتعلقة بالاستثمار (IRIs). دول مجلس التعاون الخليجي لديها اتفاقيات شراكة تجارية مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، ولبنان، والهند، وسنغافورة، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبيرو، وبعضها لديه اتفاقيات شراكة تجارية ثنائية إضافية. وكل دولة لديها أيضاً العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية: البحرين لديها 38، الكويت 93، عمان 39، قطر 67، السعودية 26، الإمارات 111.³⁴

من العوامل الأخرى التي أدت إلى تسريع التدفقات إلى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي هو الاكتتابات في المنطقة، والأسهم الخاصة، وسوق رأس المال الاستثماري.³⁵ في هذا الصدد، كان عام 2022 عامًا قياسيًا حيث حقق 48 إصدارًا عائدات تزيد عن 23 مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف الأموال التي تم جمعها في عام 2021. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاكتتابات العامة الأولية لهيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا)، التي جمعت 6.1 مليار دولار، وشركة بروج للبتروكيماويات في أبو ظبي، التي جمعت 2 مليار دولار،³⁶ إضافة إلى إجمالي 13.96 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة على مدار العام. وتم تسجيل أكبر عدد من الاكتتابات العامة في المملكة العربية السعودية حيث وصلت إلى 36، مقابل 19 في الإمارات العربية المتحدة، وواحد في كل من الكويت وعمان.

الشكل 7: حجم وعائدات الاكتتابات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي³⁷



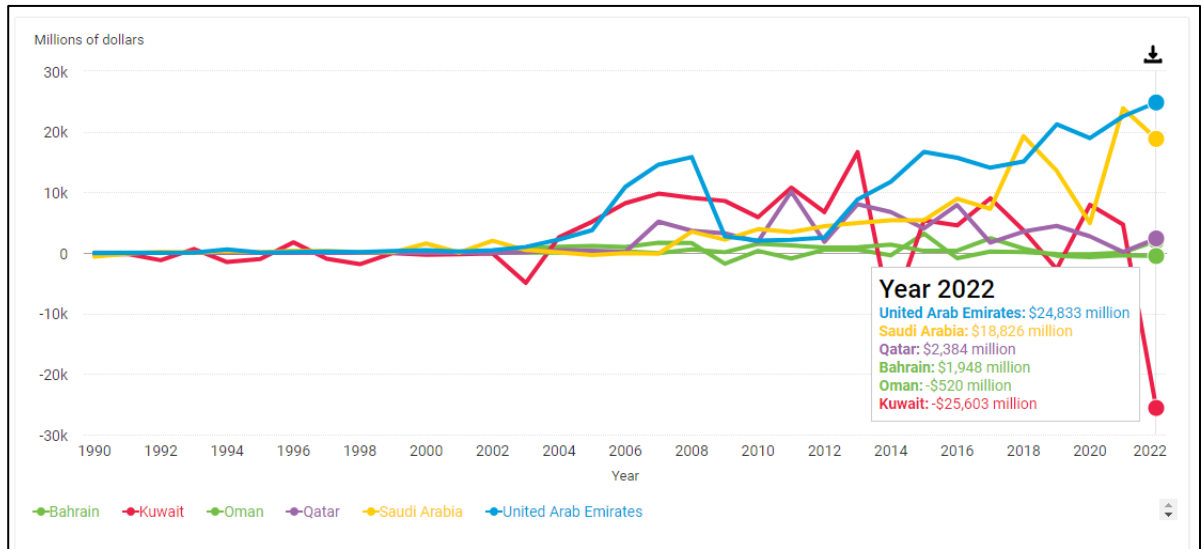
في حين سجل عام 2023 أيضاً 48 إصداراً، فإنها جمعت أقل من 11 مليار دولار (الشكل 7). وكانت أكبر الصفقات هي الاكتتابات العامة الأولية لشركة خدمات الحفر البحرية والبرية السعودية "أديس"، وشركة أوكيو العمانية لشبكات الغاز (أكبر أكتتاب عام أولي عماني منذ ما يقرب من عقدين من الزمن)، وشركتين تابعتين لشركة النفط الإماراتية العملاقة أدنوك - وهما أدنوك للغاز وأدنوك للإمداد والخدمات.³⁸

من ثم، فإنّ دول الخليج تواصل دمج هذا الموضوع في استراتيجياتها الوطنية. في نوفمبر 2023، على سبيل المثال، اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة ميثاق المبادئ الاقتصادية خارطة طريق لتوجيه تنمية اقتصاد البلاد. أول المبادئ العشرة يضع دولة الإمارات العربية المتحدة كإقتصاد سوق حر مفتوح عالمياً. ولتحقيق هذا المبدأ، تلتزم دولة الإمارات العربية المتحدة بإقامة علاقات اقتصادية مع العالم وتوفير بيئة اقتصادية عالمية ذات مزايا وحوافز واضحة وتنافسية لدفع الاستثمار من الدولة وإليها. وفي ضوء هذه الخلفية، يبحث القسم التالي التطور التاريخي لاستراتيجية الاستثمار الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي.

الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي مصدراً مهماً للاستثمار بالنسبة للعديد من الاقتصادات، تماماً كما أصبحت وجهات هامة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية (الشكل 8). وهذه نتيجة واضحة لدبلوماسية اقتصادهم الاقتصادية، التي تستغل الثروات الضخمة لصناديق الثروة السيادية في المنطقة وازدهار شركاتها الكبرى بشكل جيد.

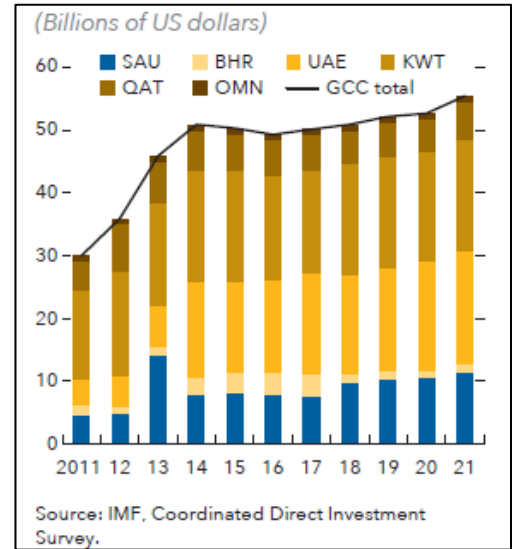
الشكل 8: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي³⁹



"تصدرت دولة الإمارات منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج في عام 2022، حيث استثمرت 24.83 مليار دولار في الخارج، بزيادة قدرها 10% على أساس سنوي. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 18.82 مليار دولار، مما يعكس انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 21% على أساس سنوي. وجاءت قطر في المركز الثالث بمبلغ 2.38 مليار دولار، بزيادة بنسبة 1,391% على أساس سنوي من 160 مليون دولار فقط في عام 2021. وجاءت البحرين في المركز الرابع بقيمة 1.95 مليار دولار، بقفزة كبيرة بنسبة 2.926% على أساس سنوي من 64 مليون دولار في عام 2021. وجاءت عمان في المركز الخامس مع تدفق سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج قدره 520 مليون دولار، مما يدل على انخفاض بنسبة 31% على أساس سنوي. وجاءت الكويت في المركز السادس مع تدفق سلبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج قدره 25.6 مليار دولار، بانخفاض قدره 649% على أساس سنوي. ويعزى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر السلبي عادة إلى عوامل مثل مبيعات الأصول، أو أنشطة الاقتراض، أو استخلاص الأرباح."

في ضوء التقارب الجغرافي والثقافي، تعد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من بين المستثمرين الرئيسيين في الدول العربية الأخرى. في عام 2021، استثمرت دول الخليج 55 مليار دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بزيادة قدرها 85% مقارنة بالعقد الماضي (الشكل 9). وحصل المغرب على نصيب الأسد من هذه الاستثمارات بمبلغ 13 مليار دولار في عام 2021م، في حين حصلت مصر على أكبر حصة تراكمية من عام 2012 إلى عام 2022م، ومن المرجح أن تصبح المتصدر الأول الجديد بالنظر إلى الإعلان في فبراير 2024 بأن الإمارات العربية المتحدة ستستثمر 35 مليار دولار في تطوير منتجع رأس الحكمة الساحلي. ومن حيث النفقات الرأسمالية، احتلت الإمارات المرتبة الأولى في عام 2022 بقيمة 33.5 مليار دولار، والثانية من حيث الوظائف التي تم إنشاؤها بعد الولايات المتحدة، والرابعة من حيث عدد المشاريع. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثامنة من حيث النفقات الرأسمالية وفرص العمل التي تم توفيرها، والمرتبة العاشرة من حيث عدد المشاريع.

الشكل 9: استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان



استكمالاً لتوجهها الجيوسياسي والتجاري الاستراتيجي نحو الشرق، استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً بشكل استراتيجي في شركائها الشرقيين. وفي حين أن الاستثمارات الصينية في كتلة دول مجلس التعاون الخليجي أكبر بكثير من استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد الصيني، فقد وقّعت أرامكو السعودية وبنك أبوظبي الأول والإمارات العالمية للألمنيوم ودو للاتصالات ودبي الجنوب صفقات مهمة مع نظيراتها الصينية في عام 2022.

بالإضافة إلى ذلك، تواصل صناديق الثروة السيادية الخليجية زيادة تركيزها على آسيا وفتح مكاتب جديدة هناك، حيث تعد الهند ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) المستفيد الرئيسي، لا سيما مع زيادة تركيز مبادلة الإماراتية وصندوق الاستثمارات العامة السعودي وجهاز قطر للاستثمار على عقد الصفقات في آسيا في السنوات الأخيرة. وكانت هناك أيضاً زيادة في التعاون بين صناديق الثروة السيادية الخليجية والآسيوية في الاستثمارات المشتركة، على سبيل المثال عندما اشترك جهاز أبوظبي للاستثمار من أبوظبي وشركة تيماسيك بسنغافورة مغاً في جولة ما قبل الاكتتاب العام لشركة GoTo.⁴⁵

برزت دولة الإمارات كرابع أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في الهند باستثمارات بلغ مجموعها 3.35 مليار دولار في السنة المالية 2022-2023 (الشكل 10). وقد زاد الحجم ثلاثة أضعاف مقارنة بالعام السابق، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عملية تنفيذ اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات العربية المتحدة والهند.⁴⁶ وأصبحت الهند والإمارات العربية المتحدة أيضاً جزءاً من مجموعة I2U2 (الهند وإسرائيل والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة)، والذي أعلنت بموجبه الإمارات العربية المتحدة عن استثمار بقيمة 2 مليار دولار لتطوير مجمعات غذائية متكاملة في الهند.⁴⁷

الشكل 10: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند من دول مجلس التعاون الخليجي (أبريل 2020 - مارس 2022)⁴⁸

الدولة	التدفقات الداخلة (مليون دولار أمريكي)
المملكة العربية السعودية	3,145.90
دولة الإمارات العربية المتحدة	12,225.13
عُمان	561.04
الكويت	87.53
قطر	488.01
البحرين	181.66

في آسيا أيضاً، أعلنت دولة الإمارات في عام 2023 أنها ستستثمر 30 مليار دولار في الصناعات الكورية الجنوبية بما في ذلك الطاقة التقليدية والطاقة النظيفة والدفاع والتنقل الذكي والبنية التحتية والتحول الرقمي.⁴⁹ وفي هذه الأثناء، أبرمت المملكة العربية السعودية صفقات بقيمة 15.6 مليار دولار مع شركات مثل شركة هيونداي للسيارات وشركة كوريا للطاقة الكهربائية، وأنشأت جمعية الصناعة والتجارة الكورية السعودية.⁵⁰

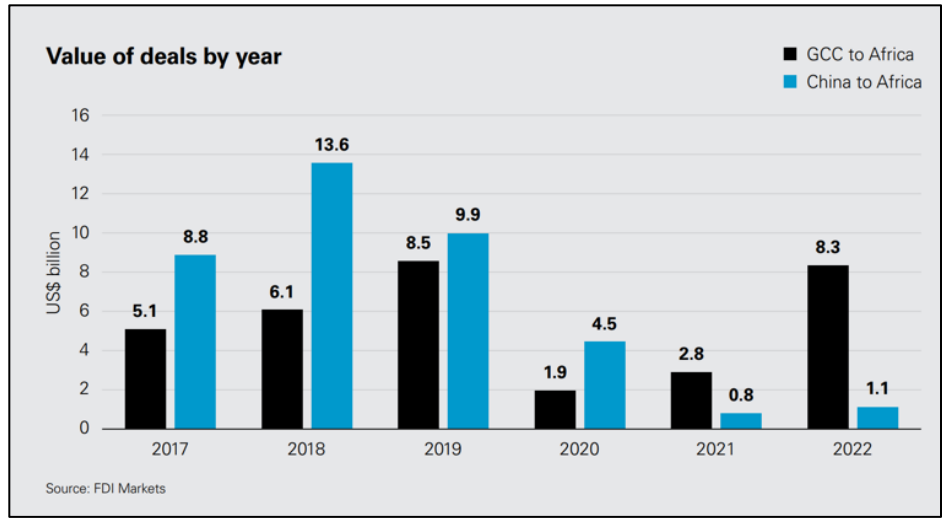
تفاوضت دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إندونيسيا وتركيا، وعززت أيضًا علاقاتها الاستثمارية مع البلدين. فمنذ عام 2020، خصصت 22.8 مليار دولار لاستثمارات في البنية التحتية والطاقة في العاصمة الإندونيسية الجديدة وفي مقاطعة آتشيه من خلال هيئة الاستثمار الإندونيسية، وهي صندوق ثروة سيادية تم إنشاؤه حديثًا.⁵¹

في عام 2021، تعهدت الإمارات أيضًا بالاستثمار في تركيا في مجالات استراتيجية، بما في ذلك الطاقة والبتروكيماويات والمعادن والدفاع والأدوية والأغذية والمشروبات من خلال صندوق مخصص بقيمة 10 مليارات دولار. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقيات استثمار بين شركة أبوظبي القابضة وصندوق الثروة التركي (TVF)، ومكتب الاستثمار التابع للرئاسة التركية، وعدد من شركات الطاقة والتكنولوجيا التركية.⁵² في عام 2023، استُكمل ذلك باتفاقيات أخرى بقيمة 50.7 مليار دولار وإنشاء مجلس استراتيجي للإشراف على تلك الاستثمارات.

فيما يتعلق بإفريقيا، استثمرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في 628 مشروعًا بين عامي 2012 و2022 بقيمة إجمالية تبلغ 101.9 مليار دولار. وفي عام 2021 كانت الاستثمارات الخليجية في أفريقيا أكثر من الاستثمارات الصينية في القارة (الشكل 11). دولة الإمارات العربية المتحدة هي أكبر مستثمر خليجي في أفريقيا بقيمة 59.4 مليار دولار، ولديها اتفاقيات استثمار ثنائية قائمة مع معظم الدول الأفريقية. وتركز الاستثمارات الخليجية في أفريقيا في المقام الأول على توفير الخدمات المالية، والنقل والتخزين، والتكنولوجيا البيئية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات، والبناء.⁵³

أخيرًا، كانت التدفقات الاستثمارية إلى أمريكا اللاتينية ضعيفة، حيث بلغت 4 مليارات دولار فقط في الفترة من 2016 إلى 2021، ومنها نسبة 77% من دولة الإمارات العربية المتحدة وتتركز في قطاع الخدمات اللوجستية من خلال موانئ دبي العالمية.⁵⁴ ومع انضمام الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى البريكس في عام 2024، يمكننا أن نتوقع تعزيز العلاقات الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي مع أمريكا اللاتينية والدول الناشئة الأخرى من هذه الكتلة في المستقبل القريب.

الشكل 11: قيمة صفقات الاستثمار في أفريقيا (مليار دولار أمريكي)



الخاتمة والتوصيات

في غضون عقدين فقط من الزمن، تحولت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من وجهات ومصادر ضئيلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى لاعبين دوليين نشطين للغاية، حيث باتت بين أفضل 25 دولة في مؤشر كيرني للثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 18، وقطر في المرتبة 21، والمملكة العربية السعودية في المرتبة 24. التغييرات الاستراتيجية في التشريعات المحلية، بما يزيد من الانفتاح والشفافية، والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية المحلية، وبيئة الاقتصاد الكلي المستقرة، والضرائب المنخفضة أو عدم وجود ضرائب على الإطلاق، وتعزيز القدرات التكنولوجية، من بين السمات الرئيسية التي سمحت لدول مجلس التعاون الخليجي بالارتقاء إلى مكانة القوى المتوسطة في شبكات الاستثمار الدولي.

لمواصلة تحقيق الأهداف الاستثمارية الطموحة في استراتيجياتها الاقتصادية الوطنية، ومع استمرار المنافسة القوية من الأسواق الناشئة الأخرى، ستحتاج دول مجلس التعاون الخليجي إلى مراقبة بيئة الاستثمار ومواصلة تحسينها. ومع زيادة التشردم الجيواقتصادي، يمكن لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي أن تصنع لنفسها مكانة القوى المتوسطة

إذا أصبحت مركزاً فعالاً للتجارة والاستثمارات المعاد توجيهها. في مثل هذه الأوقات المضطربة، يتطلب الحفاظ على جاذبية عالية للاستثمار الأجنبي المباشر وجود اقتصاد قوي ومرن وحياد جيوسياسي ذكي.

من الممكن أن تساعد الاستبيانات المنتظمة لآراء مجتمع الأعمال في تحديد الفجوات في جاذبية بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن المجالات التي قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من العمل التنظيمي فيها. تشمل المجالات المحتملة ما يلي:

- تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي بتكاليف ميسورة وخاصة للمشاريع الصغيرة.
- تسهيل الوصول إلى نطاق أوسع من المواهب، والحفاظ على توفّر العمالة الرخيصة والماهرة.
- تسهيل التجارة عبر الحدود.
- تقديم حلول فعالة للمسائل المتعلقة بتأخير الدفع والإعسار.
- تيسير تطبيق متطلبات تعيين الموظفين المواطنين والاحتفاظ بهم.
- إزالة أي عقبات بيروقراطية متبقية أمام مؤسسات الأعمال الصغيرة.
- تشجيع الإنتاج المحلي من خلال الرقمنة والكفاءة المؤسسية.

Endnotes

1. Bakardzhieva, D. 2023. GCC Trade Diversification – Away from Oil and Further East. AGDA Insight.
2. The World Bank. 2013. Investing in Turbulent Times. World Bank Middle East and North Africa Economic Developments and Prospects. October.
3. World Government Summit. 2021. De-risking the Investment Landscape. High-impact FDI policies for the GCC.
4. Data source: UNCTAD. 2023. World Investment Report 2023.
Note: Negative FDI inflows indicate reverse investment or disinvestment.
5. Economist Intelligence Unit. 2021. [GCC FDI bucks global trend. GCC FDI bucks global trend – Economist Intelligence Unit \(eiu.com\)](https://www.eiu.com)
6. UNCTAD. 2023. World Investment Report 2023.
7. Lumina. 2023. Cross-Border Insights.
8. Kingdom of Saudi Arabia. 2021. [Private Sector Participation Law. Private Sector Participation Law \(ncp.gov.sa\)](https://ncp.gov.sa)
9. Dubai Department of Economy and Tourism. 2023. [Dubai FDI Monitor. Dubai FDI Monitor](#)
10. See Bakardzhieva, D. 2023. Op. cit.
11. The economic literature distinguishes four types of FDI: (i) natural resource-seeking investment (focused on exploiting natural resources); market-seeking investment (serving large domestic or regional markets); strategic asset-seeking investment (driven by investor interest in acquiring strategic assets through mergers and acquisitions); and efficiency-seeking investment.
12. World Bank. 2017. Economic Diversification: Guidance Note.
13. Kamar, B., Bakardzhieva, D. 2002. The reforms needed to attract more FDI in Egypt: lessons from the CEEC experience. Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Türkiye, Working Paper 0240.
14. Uppsala Conflict Data Program 2022.
15. The protests in Oman and Bahrain after the Arab Spring in 2011, while rather exceptional for the Gulf monarchies, were labour market related and were ultimately quite subdued.
16. International Monetary Fund. 2018. Gulf Cooperation Council. Trade and Foreign Investment – Keys to Diversification and Growth in the GCCs. IMF Policy Paper.
17. International Monetary Fund. 2023. Gulf Cooperation Council: Economic Prospects and Policy Priorities for the GCC Countries. Middle East and Central Asia Department. IMF Country Report 23/413.
18. International Monetary Fund. 2023. Op. cit.
19. Economic and Social Commission for Western Asia. 2008. Foreign Direct Investment Report. ESCWA EDGD Technical Paper from 3 September 2008. <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/foreign-direct-investment-report-2008-english.pdf>
20. World Trade Organisation. 2009. Saudi Arabia: Trade Policy Review. WT/TPR/256.
21. Fasano, U., Iqbal, Z. 2003. GCC Countries: From Oil Dependence to Diversification. International Monetary Fund.

22. Price Waterhouse Coopers. Nd. Re-birth of Special Economic Zones in the GCC. Capturing the full potential of Special Economic Zones. Accessed online on September 20, 2023: <https://www.pwc.com/m1/en/publications/re-birth-special-economic-zones-gcc.html>
23. United Arab Emirates. 2018. [Federal Law by Decree No. \(19\) of 2018 Regarding Foreign Direct Investment. Federal-Decree Law No. 19 of 2018 on Foreign Direct Investment \(wipo.int\)](https://www.wipo.int/pressroom/2018/01/uae_fdi_law.htm)
24. Price Waterhouse Coopers. Nd. Re-birth of Special Economic Zones in the GCC. Capturing the full potential of Special Economic Zones. Accessed online on September 20, 2023: <https://www.pwc.com/m1/en/publications/re-birth-special-economic-zones-gcc.html>
25. China Briefing. (Interesse, G.). 2022. China and the GCC: Bilateral Trade and Economic Engagement. Accessed online on September 27, 2023: <https://www.china-briefing.com/news/china-and-the-gcc-bilateral-trade-and-economic-engagement/>.
26. Price Waterhouse Coopers. Nd. Re-birth of Special Economic Zones in the GCC. Capturing the full potential of Special Economic Zones. Accessed online on September 20, 2023: <https://www.pwc.com/m1/en/publications/re-birth-special-economic-zones-gcc.html>
27. Gulf News. (Al Amir, K.) 2023. Ministry of Investment formed in UAE, Mohammed Hasan Al Suwaidi named minister. July 3. <https://gulfnews.com/business/ministry-of-investment-formed-in-uae-mohammed-hasan-al-suwaidi-named-minister-1.1688384516481>
28. UAE Ministry of Investment. <https://www.investuae.gov.ae/home-en.html>
29. Kamar, B., Bakardzhieva, D. 2002. The reforms needed to attract more FDI in Egypt: lessons from the CEEC experience. Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Türkiye, Working Paper 0240.
30. Data source: World Bank. 2023. Logistics performance index.
31. The National News. (Ellawn, J.). 2023. Investment opportunities are shining a light on the GCC. January 12.
32. International Monetary Fund. 2022. Gulf Cooperation Council: Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries. Middle East and Central Asia Department. IMF Policy Paper 2022(052), A001. Retrieved Oct 1, 2023. (<https://doi.org/10.5089/9798400226670.007.A001>).
33. Arab News. 2021. Saudi Arabia looks for free trade agreement with 11 countries in exports push. August 20. <https://www.arabnews.com/node/1914176/business-economy>
34. UNCTAD Investment Policy Hub. 2023.
35. Standard Chartered. 2022. Driving economic diversification in the GCC with sustainable infrastructure and a digital future. Accessed online on September 13, 2023: <https://www.sc.com/en/feature/driving-economic-diversification-gcc-sustainable-infrastructure-digital-future/>
36. KAMCO Invest. GCC IPOs: 2022 – The Year That Was... Accessed online on September 17, 2023: <https://argaamplus.s3.amazonaws.com/8febbc0a-4462-4b2d-be43-0e600e2f1ea9.pdf>
37. Data from KAMCO Invest, Bloomberg and Ernst and Young.
38. Markaz. 2023. Initial Public Offerings in the GCC markets.
Ernst and Young. MENA IPO Eye. Various 2023 and 2024 editions.
39. Data source: UNCTAD. 2023. World Investment Report 2023.
40. Alrashdi, M. 2023. UAE led the GCC region in FDI inflows and FDI outflows in 2022. Emirates NBD Research.
41. International Monetary Fund. 2023. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. May 2023.

42. Hodder, G. 2022. Africa and the Gulf States herald a new era in trade and investment relations. Accessed online on September 25, 2023: <https://www.whitecase.com/insight-our-thinking/africa-focus-winter-2022-africa-and-gulf-states>
43. The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation. 2023. The Investment Climate in Arab Countries 2023 Annual Report.
44. International Monetary Fund. 2023. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. May 2023.
45. Asia House. 2022. The Middle East Pivot to Asia 2022: Continued Growth in Uncertain Times.
46. Based on data of India's Department for Promotion of Industry and Internal Trade.
47. India Briefing. (Bhardwaj, N.) 2023. India's Trade and Investment Ties with the Gulf Cooperation Council. Accessed online on September 21: <https://www.india-briefing.com/news/india-gcc-trade-and-investment-trends-25746.html/>
48. Ibid.
49. Reuters. 2023. [UAE pledges to invest \\$30 billion in South Korea, president's office says. January 15. UAE pledges to invest \\$30 billion in South Korea, president's office says | Reuters](#)
50. The Korea Times. (Dong-hwan, Ko). 2024. Korea, Saudi Arabia bolster economic ties in construction, clean energy, smart city tech.
51. Gulf News. 2020. [UAE to invest \\$22.8 billion in Indonesia. January 13. 2020. UAE to invest \\$22.8 billion in Indonesia | Business – Gulf News](#)
52. Reuters. (Coskun, O.). 2021. Turkey, UAE sign investment accords worth billions of dollars. Nov. 25.
53. Hodder, G. 2022. Op. cit.
54. Zawya. 2022. UAE accounts for 77% of GCC investments in Latin America over 2016-2021 period: whitepaper. March 22. [UAE accounts for 77% of GCC investments in Latin America over 2016-2021 period: whitepaper \(zawya.com\)](#)
55. Kearney. 2023. Foreign Direct Investment Confidence Index. [The 2023 Kearney Foreign Direct Investment Confidence Index®: Cautious optimism | Kearney](#)